شخصية الموستاري (1137هـ) النحوية في شرحه لكتاب المصباح في النحو لناصر بن عبد السّيد المطرّزي (610هـ)

الباحثة: عذراء عامر صالح أ . د . أثير طارق نعمان
كلية العلوم الإسلامية–جامعة الأنبار

الكلمات المفتاحية: الموستاري، النحوي، كتاب المصباح، المطرّزي

الملخص:

إن كتاب (المصباح في النّحو) لناصر بن عبد السّيد المطرّزي (610هـ) يعدّ من كتب النّحو العربي التي اعتنى بها العلماء من بعده، وانكبّوا عليه شرحاً ودراسةً، حيث جاء الشّرّاح بعد المطرّزي؛ فحاولوا الكشف عن مكنونات هذا الكتاب وشرحه وتبسيطه، وكان من بين أبرز شرّاحه الموستاري؛ وظهرت منهجيّة الموستاري في شرحه الذي نحن بصدده بصورة بيّنة، فكان منهجه شاملاً لمادّة الكتاب، مضفياً عليها خصوصيّة شخصيّته و مكانته العلميّة. و قد ظهرت منهجيّته على مستوى شواهده التي اعتدّ فيها في شرحه، و كذلك في أساليبه في النّقل، فبرزت شخصيّته في التّأليف النّحوي، وبرز ذلك بمنهجه العام وسماته وخصائصه التي صبغته. ولذلك يحاول البحث الحالي تقديم السمات العامة لشخصية الموستاري لأن ذلك يكشف عن طريقة تعامله مع المادة النحوية وهل نجح فيها أم لا.

تم الاعتماد في هذا البحث المنهج الوصفي التّحليلي المقارن الذي يقوم على تحديد الظّاهرة المدروسة المتمثّلة بالمسألة النّحويّة المختارة، وبيان رأي الموستاري فيها وأسلوبه في شرحها، ولتّعقيب على شرح الموستاري بذكر جلّ الآراء المتعلقة بالمسألة الواحدة ومناقشتها وبيان ما توصل إليه النحاة فيها.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يتم تقسيمه على مقدمة ومبحثين تناولت في المبحث الأول شخصية الموستاري النحوية في النّقل وطرائقه عنده وهي كثرة النقل على النحويين، وحرصه على توثيق نقوله واختصار النقول، ونقل آراء النحاة وبيان اختلافهم في المسألة الواحدة، وذكر الرأي النحوي دون نسبته إلى عالم بعينه، بينما سلط المبحث الثاني الضوء على شخصية الموستاري النحوية في الاستدلال والتوجيه، وانتهى البحث بخاتمة فيها أبرز النتائج التي توصل إليها البحث. حيث نذكر من النتائج أن الموستاري لجأ في الآراء النحوية التي يختارها إلى التعليل النحوي المعمق، أو نجده يعمد إلى الترجيح بين الآراء.

المقدمة:

يعدّ كتاب المصباح للمطرّزي من أبرز كتب النّحو التي اهتمّ بها النّحاة بعده وحاولوا شرحها وبيان قيمتها، وكان شرح الموستاري من أبرز تلك الشّروح وأهمّها، و قد امتازت شروح الكتب النّحويّة بصورة عامّة بمنهجها وانتظامها ودقّتها، فكان كلّ عالم نحوي يعمد إلى شرح أحد كتب التّراث النّحويّة، في محاولة لإحيائها و بثّ روح جديدة فيها. والعالم النّحوي عندما يشرع في شرحه، فإنّه لا يقف عند حدود بيان المعاني النّحويّة التي يتضمّنها الكتاب المشرح، بل إنّ العالم يضيف من علمه وخبرته عليها، فيشرحها و يقدّم خلاصة فهمه النّحوي وثقافته وعلمه بالعربيّة وعلومها بصورة عامّة.

ومن أجل فهم شرح النحوي لكتاب المصباح، فإن شخصية الباحث جزء لا يتجزأ من الصورة العامة لفهم الكتاب؛ حيث إنّ دراسة كتاب (شرح المصباح) تبيّن لنا الشّخصيّة الفذّة التي تمتّع بها الموستاري؛ كما تبيّن لنا شخصيّته المميزة في التّأليف النّحوي، تبدو الشخصيّة النحوية للموستاري في تأليفه لهذا الكتاب شخصيّة واثقة من نفسها؛ عالمة علم إحاطة بما يخطّه بين دفّتَي كتابه.

ويهدف البحث إلى الكشف عن ملامح شخصية الموستاري في النقل، وفي الاستدلال، وتنبع أهمية البحث من فرادته في ميدانه.

وينهج البحث منهج الوصف والاستقراء لمتابعة ورصد أبرز الظواهر التي تكشف عن شخصيته.

المبحث الأول: شخصية الموستاري النحوية في النّقل وطرائقه عنده:

تنوّعت أساليب الموستاري في نقله عن علماء النّحو واللغة بصورة عامّة، ويمكن تحليل منهجه عن طريق المطالب الآتية:

أولا: كثرة النقل عن النحويين:

يظهر منهج الموستاري في النّقل عن العلماء عن طريق المسائل التي نقل فيها عن النّحويين، وكان يقوم بذلك عن طريق ذكر المسألة أوّلاً، ثمّ ذكر آراء النّحويّين عنها، ثمّ التّعليق على كلّ ذلك:

في عرضه لعلامات الاسم يذكر منها (التّنوين)، ويتحدّث عن إلحاق التّنوين والمقابلة في كلمة (مسلماتٍ)؛ وينقل عن العلماء؛ ويذكر الآراء فيها، فيقول:

"فإنّ تنوينه يقابل نون جمع المذكّر السّالم، فإنّ الألف والتّاء علامة الجمع كما أنّ الواو علامة جمع المذكّر. والتّنوين مقابل لنونه وهذا على رأي مَن جعل نحو (عرفات) غير منصرف للتّأنيث والعلميّة، وأمّا عند الزّمخشري (538ه)[1]؛ فإنّه منصرف وتنوينه للتّمكّن، ولا وجود للمقابلة عنده، لأنّ تاءه علامة الجمع، وليست للتّأنيث، فلا تؤثّر في منع الصّرف".[2]

نلاحظ هنا أنّ الموستاري يذكر المسألة ويشرحها، ثمّ ينقل رأي الزّمخشري فيها، فيصرّح باسم العلَم الذي ينقل عنه، ويذكر رأيه بلغته. وهنا نرى أنّ الموستاري ينقل عن العلماء لبيان المسألة التي ينقلها، ولتوضيح تفاصيلها عن طريق بيان الآراء فيها.

وفي قوله في المسألة نفسها:

"ولعلّ أنّ هذا مرضي لصاحب اللباب[3]، إذ لم يذكر المقابلة في شرح هذا الكتاب وفي الفوائد الضّيائيّة[4]، توهّم بعضهم أنّه للتّمكّن وهو خطأ، لأنّه إذا سمّيت بمسلمات مثلاً امرأة ثبت فيها التّنوين، ولو كانت للتّمكّن لزالت العلّتين العلميّة والتّأنيث، وظاهره أنّه ليس بتنوين التّنكير لوجوده فيما كان علماً كـ (عرفات)، ولا تنوين لعدم مساعدة المعنى، ولا تنوين التّرنّم فتعيّن كونه للمقابلة".[5]

فهو يستفيض في شرح المسألة عن طريق نقله للآراء المختلفة والتّنويه بمصادرها؛ إذ نراه يذكر رأي (صاحب اللباب) من دون أن يصرّح باسمه، وهو تاج الدّين محمد بن محمد المعروف بالفاضل الإسفراييني (ت684ه)، وهو من شارحي المصباح[6]، وهو يوثّق رأي المولّا الجامي (898ه) عن طريق الإحالة إلى كتابه (الفوائد الضّيائيّة).

وهذا يعني أنّ الموستاري في نقله عن العلماء قد يحيل إلى آرائهم بالتّصريح بأسمائهم، وقد يكتفي بذكر مؤلّفاتهم، ولعلّ ذكر العلم يكون عندما يكون العلم وآراؤه مشهورة، في حين أنّه يوثّق الرّأي بذكر المصدر؛ أي اسم الكتاب وذلك في الآراء والمؤلّفات الأقل شهرة، وهو بذلك يروّج لها ويحضّ على البحث عنها والاطّلاع عليها.

وقد يسهب الموستاري في تعليقه على آراء العلماء الذين نقل عنهم، من ذلك ما ذكره في الممنوع من الصّرف حول الوصف (أحمر)، فيقول في شرحه: "(إلّا نحو: أحمر) فإنّه قبل العلميّة غير منصرف للوصف ووزن الفعل (وإنْ سمّيتَ به رجلاً) ما صرَّفته أيضاً للعلميّة والوزن. ثمّ إذا نُكّر، لا ينصرف أيضاً عند سيبويه (١٨٠ه)[7]؛ بناء على اعتبار الصّفة الأصليّة، فإنّ الوصفيّة وإن زالت بالعلميّة لكنّ العَلميّة لمَّا زالت بالتَّنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفيّة، فاعتباره وجعله غير منصرف للوصفيّة الأصليّة ووزن الفعل، وأمّا الأخفش (215ه) فقد ذهب إلى

انصرافه بعد العلميّة بناء على أنَّ الوصفيّة قد زالت بالعلميّة، وهي بالتّنكير والزّائل لا يعتبر من غير ضرورة، فلم يبق فيه لّا سبب واحد، أقول لا نسلِّم عدم الضّرورة إلى اعتبارها كيف وقد ورد السّماع على منع الصّرف على ما قيل الحقّ مع سيبويه، واعترف به الأخفش إذ قال في كتابه الأوسط[8]، إنّ خلافه في أحمر إنّما هو بمقتضى القياس، وأمَّا السّماع فعلى منع الصّرف، ولعلّ المصنّف رحمه الله اطّلع عليه حيث حكم بالكلّيّة، ولم يتعرَّض بخلافه كما فعل غيره"[9].

فهو يذكر رأي سيبويه (١٨٠ ه)، ثمّ يعلّق عليه بشرحه، وهذا يظهر تأييده لما ذهب إليه، ثمّ يذكر رأي الأخفش ويحيل إلى كتابه الأوسط؛ ويذكر موقف المصنِّف منه، ويفهم من كلامه أنّه لم يتطرّق إلى شرح كلام الأخفش؛ لأنّه اكتفى بموافقة سيبويه، وهذا يعني مخالفة من يخالف سيبويه في هذا الرّأي.

وهنا نرى أنّ الموستاري يذكر رأي النّحوي الذي يذهب مذهبه ويتوسّع في شرحه؛ وهو من وراء ذلك يشرح رأيه وما يذهب إليه، وهذا لا يمنعه من الإحالة إلى آراء أخرى قد تخالفه.

ثانيا: حرصه على توثيق نقوله:

وذلك عن طريق إحالتها إلى أصحابها؛ وذكرها بنصوصها في أحيان كثيرة؛ من ذلك ما ورد في تعريف المفعول فيه؛ إذ يقول: "نقل عن العلّامة الزّمخشري (٥٣٨ه)(10) الفرق بينهما بأنّ (وسْطاً) بالسّكون يكون ظرفاً، وبالتّحريك يكون اسماً. وعن الجوهري (393ه)[11] كلّ موضع صلح فيه بين فهو (وسْط) بالسّكون وإنْ لم يصلح فهو (وَسَط) بالتَّحريك. وإنَّما ينصب المكان المبهم، لأنَّه محمول على الزّمان المبهم لاشتراكهما في الإبهام"[12].

فهو أوّلاً يصرّح بالنّقل (نقل عن)، ثمّ يصرّح بالمنقول عنه (الزّمخشري)، ثمّ يبيّن الكلام المنقول (الفرق بينهما بأنّ (وسْطاً) بالسّكون يكون ظرفاً، وبالتّحريك يكون اسماً). وهذا الأسلوب يضفي ثقةً وصدقاً على النّص؛ ما يجعل القارئ مطمئنّاً إلى صحّة المعلومة التي يقرأها، وهذا يوحي بتمكّن الموستاري من معلوماته وثقته بنفسه في ذلك.

ثالثا: اختصار النّقول:

نراه في مواضع أخرى يختصر النّقول ويكتفي بالإحالة إليها، من ذلك: "وهذا المؤلَّف أي الفعل والاسم والاسمان. (سمّيا كلاماً وجملة)؛ ذهب بعض النّحاة إلى أنّهما مترادفان وعليه صاحبا المفصَّل واللباب. وذهب الجمهور إلى التّغاير بينهما وعليه الشّيخ الرّضي حيث قال: كلّ كلام جملة ولا ينعكس".[13]

فهو يلخّص مواقف العلماء من تعريف الجملة والتّفريق بينها وبين الكلام، وهو كلام يطول في كتب النّحو، ويمكن ذكر بعضاً منه، إذ إنّ كتب النّحو تعجّ بالمصطلحات المرادفة للجملة وهذا ما يشي بالخلط بينها وبين مصطلحات أخرى مثل مصطلح التّركيب والكلام والتّأليف، فكلّها مصطلحات قد نخلط بينها وبين معنى الجملة، فالتّركيب ضمُّ كلمةٍ فأكثر إلى كلمة أخرى مؤتلفة كانت أم لا، مرتّبةَ الوضعِ أم لا[14].

نفهم من ذلك أنّ التّركيب قد يكون اسميّاً أو إسناديّاً أو إضافيّاً، في حين أنّ الجملة تكون تركيباً إسناديّاً اسميّاً أو فعلياً.

أمَّا الكلام فقد شرح سيبويه (١٨٠هـ) صوره وأضربه، فقال: "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة؛ فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

فأمّا المستقيم الحسن فقولك أتيتك أمسِ وسآتيك غداً.

وأمّا المُحالُ فأنْ تنقُضَ أوَّلَ كلامكَ بآخره، فتقول: أتيتك غداً وسآتيك أمس.

وأمّا المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه.

وأمّا المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيتُ، وكي زيدٌ يأتيكَ، وأشباه هذا.

وأمّا المحال الكذب فأن تقول سوف أشرب ماء البحرِ أمس".[15]

فهذا التوضيح لنماذج الكلام يبيّن أنّ سيبويه (١٨٠هـ) يُعنى بالجانب الدّلالي عن طريق تسمية مخالفة الدّلاليّة بالكذب، ومن ثمّ يعنى بأساليب التّركيب عن طريق تسمية مخالفة أصوله بالقبح.

ومن ثمّ نرى أنّ ابن جنّي (392هـ) يعرّف الكلام بقوله: "وأمّا الكلامُ فكلُّ لفظٍ مستقلٍّ بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسمّيه النّحويّون الجُمَل.. فكلّ لفظ استقلّ بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام".[16]

نلاحظ هنا أنّ ابن جنّي يبني تعريفه للكلام على ما وضعه سيبويه، ولكنّه يصرّح بمرادفة الكلام للجملة، أي إنّ الكلام تركيب إسنادي اسمي أو فعلي ذو دلالة، وهو بذلك يلتقي معناه بمعنى الجملة. إلّا إنّه في مواضع أخرى يذكر أنّ الحدّ الأدنى من الكلام جملة مركّبة[17]، وهذا ما يدلّنا على وجود فرق بين الكلام والجملة عنده، وكأنّ الجملة جزء من الكلام وليست كلّه.

ومن ثمّ فقد أطلق كثير من النّحاة مصطلح الكلام على الجملة، من ذلك قول الزّمخشري:

"والكلام هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتّى إلّا في اسمين، كقولك: زيد أخوك وبشر صاحبك، أو في فعل واسم، نحو قولك: ضرب زيدٌ وانطلق بكر، وتسمّى الجملة".[18]

في حين ميّز آخرون بين المصطلحين، فقالوا: "والفرقُ بين الجملةِ والكلامِ أنّ الجملة ما تضمّن الإسناد الأصلي، سواء أكانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل".[19]

وكذلك فرّق ابن هشام (عام 218ه) بين الجملة والكلام بشكل أوضح وأبسط، إذ يقول: "الكلام هو القولُ المفيدُ بالقصد، والجملة عبارة عن الفعل وفاعلة كـ: قام زيد، والمبتدأ والخبر كـ: زيدٌ قائمٌ، وكان بمنزلة أحدهما، نحو: ضُرِبَ اللصُّ، وأقائم الزّيدان، وكان زيد قائماً، وظننته قائماً، وبهذا يظهر لك أنّهما ليس بمترادفين كما يتوهّم كثير من النّاس، وأنّها أعم منه".[20]

نفهم من كلام ابن هشام أنّ الجملة مكوّنة من طرفي الإسناد، سواء اكتمل معناها أو لا، بينما الكلام هو الذي يفيد معنى، وعليه فإنّ قولنا: (جاء أحمد الذي نجح) فهذا كلام لتمام معناه، ولكنّه مؤلّف من جملتين، فـ: جاء أحمد جملة، و(نجح) جملة الصّلة، وهي لا يتمّ معناها من دون معرفة ما قبلها، فلو قلنا: (الذي نجح) لم نفهم معنى من دون ربطه بما قبله، وبهذا يتضح لنا مصطلح الجملة.

وقد يختلط مصطلح الجملة بمصطلح الإسناد الذي يعدّ أساساً لإقامة الكلام، يقول سيبويه: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بُدّاً".[21]

فالإسنادُ "ضمُّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه تحصل به الإفادة التّامّة، أي على وجه يحسن السّكوت عليه".[22]

كما نرى النّحويّين يطلقون على الجملة تأليفاً، : "هذا باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثّلاثة كان كلاماً مستقلًّا وهو الذي يسمّيه أهل العربيّة الجمل".[23]

وفي شرحهم لوجوه ائتلاف الكلام قالوا: "اعلم أنّ الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمّى كلمة، فإذا ائتلف منهما اثنان فأفادا -نحو خرج زيد- سُمِّيَ كلاماً، وسمّيَ جملةً، والائتلاف يكون بين الاسم والفعل كما ذكرنا، وبين الاسمين، كقولك: زيد منطلق، وبين الاسم والحرف في النّداء خاصّة".[24]

فهذه الفروقات والتّفصيلات النّحويّة أوجزها الموستاري ولم يذكرها واكتفى بالقول (ذهب بعض النّحاة)، وبيان ما اختاره المطرّزي؛ ولعلّه في ذلك أراد أن يحافظ على منهجه في التيسير والاختصار، ولذا اكتفى بالقول العام من دون ذكر هذه التّفاصيل جميعها.

رابعا: التعقيب على الرأي المنقول:

بعض طرائق النّقل عند الموستاري تتمثّل في ذكر العلم وأيه والتّعقيب عليه، ويمكن بيان ذلك عن طريق ما ورد في شرح الموستاري في تحديده لمفهوم الفعل؛ إذ يشرح قول المطرزي، فيقول:

"(وما اتَّصل به الضّمير) البارز (المرفوع) احتراز عن الضّمير المنصوب والمجرور. فإنَّ الأوّل غير مختص بالفعل، بل يتَّصل به وبالحروف نحو: ضَرَبَك وأنَّكَ، وبالاسم أيضاً على ما ذهب إليه الشّيخ عبد القاهر[25] نحو: الضّارِبُكَ، خلافاً للعلّامة الزّمخشري[26]، فإنّ الكاف عنده ضمير مجرور.

وأمّا الثّاني فلا يتَّصل به أصلاً، بل يتّصل بالاسم والحرف، نحو: ضارِبُك ومررتُ بك. وإنّما قيّدناه بالبارز لئلّا يدخل المستكنّ، فإنّه لا يختصّ بالفعل، بل يستكنّ بالصّفات. وكأنّ المصنّف رحمه الله أراد بالاتّصال الاتّصال اللغوي لا النّحوي".[27]

فهو هنا يعرض للضّمائر التي تتّصل بالفعل؛ ويميزه من غيره باتّصال ضمائر الرّفع به؛ في حين أنّ ضمائر النّصب تتّصل بالفعل وبغيره؛ إذ إنّها تتّصل بالحرف وهو معروف، ويشير إلى قول الجرجاني باتّصالها بالاسم، ويبيّن مخالفته لرأي الزّمخشري الذي يرى عدم جواز ذلك. ثمّ يذكر أنّ الفعل لا تتصل به ضمائر الجر؛ فهي مختصّة بالأحرف والأسماء. وهنا يعقّب على ذلك ببيان علّة تخصيص الضّمير الذي يتناوله بالبارز، من دون أن يعقّب على موقفه من آراء العلَمين اللذين أشار إليهما. وكأنّه بذلك ينوّه إلى أنّ هذا الاختلاف خاص بآراء بعض النّحاة وليس حكماً مشهوراً لدى المذاهب النّحويّة.

خامسا: نقل آراء النحاة وبيان اختلافهم في المسألة الواحدة:

وقد نراه ينقل موقف النّحاة من المسألة الواحدة مبيّناً اختلافهم في الآراء؛ من ذلك:

"واعلم أنّ بعض النّحاة ذهب إلى أنَّ مفعول ما لم يسمَّ فاعله ليس بفاعل. وهو اختيار الشّيخ ابن الحاجب (646ه) [28]، ولذا قيّد التّعريف بقوله: (على جهة قيامه به) احترازاً عنه. فإنَّ الفعل مع ما أقيم مقام فاعله ليس على ذلك الجهة، وبعضهم جعلوه فاعلاً، فوجب عندهم ترك هذا القيد. وعليه الشّيخ عبد القاهر[29]، والزّمخشري[30]، وأنّ الفاعل لا يجوز حذفه بل لابدّ للفعل من فاعل"[31].

فهو يشرح موقف النّحاة من (نائب الفاعل)، ويبيّن أنّهم على مذهبين؛ فمنهم من عامله على هذا الوصف وأقرّ بحذف الفاعل وهو مذهب البصريين الذي يدلّ عليه اعتمادهم لمصطلح (نائب الفاعل) [32]، ومذهب الكوفيّين الذي سمَّوه (مفعول مالم يسمَّ فاعله) وهو ما اعتمده الموستاري، ومنهم مَن رأى أنّ الفاعل لا يحذف، وترك هذا القيد؛ وهذا صريح ما ورد عن الزّمخشري الذي يقول: "وتضاف الصفة إلى فاعلها، كقولك: معمور الدار"[33].

وتبعه التفتازانيّ (792هـ) عند حديثه عن نائب الفاعل[34]، وذكر أنّه مذهب عبد القاهر الجرجانيّ (471هـ) أيضاً، نقله فقال: "وهو عند عبد القاهر والزمخشريّ فاعل اصطلاحًا، فلا يحترزان عنه؛ ليدخل في الحدّ"[35].

ولعلّ اعتماده لمصطلح (مفعول مالم يسمَّ فاعله) إقرار بتأييده للمذهب الأوّل، وقبوله لمذهب إمكانيّة حذف الفاعل ونيابة غيره عنه.

سادسا: ذكر الرأي النحوي دون نسبته إلى عالم بعينه:

وقد ينقل الموستاري رأي المذهب أو المدرسة النّحويّة من دون تحديد علَم بعينه؛ من ذلك قوله في شرحه لتعريف فعل الأمر: "(والثّالث) من أوزان الفعل (الموقوف الآخر) فيه إشارة إلى ما ذهب إليه البصريّون من أنّ الأمر بغير اللام مبني على السّكون وهو الصّحيح، لأنّ الأصل في الأفعال البناء والأصل فيه السّكون".[36]

فهو يبيّن مذهب البصريين في تعريف فعل الأمر، ثمّ يبيّن رأيه من ذلك وهو ما عبّر عنه بقوله: (وهو الصّحيح). وهو هنا لم يشر إلى علَم بِصري بعينه، وإنّما ذكر رأي المذهب بمجمله.

وقد يعلّق على مذهب المطرّزي في بعض آرائه وتعريفاته ويحاول تفسيرها، عرض موقفه تأييداً أو رفضاً لآراء النّحاة والمدارس النّحويّة.

و في شرح تعريف الفعل المضارع يقول: "(هو مشترك بين الحال والاستقبال)؛ لعلّه اختار مذهب الاشتراك من المذاهب الثّلاثة إذ قيل المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، قيل ورحمه الرّضي بدعوى أنّه يتعيّن عند عدم القرينة[37]، وقيل بالعكس، وقيل هو مشترك بينهما".[38]

فهو يخمّن علّة اختيار المطرّزي لمذهب الاشتراك في دلالة الفعل المضارع على الحال والاستقبال.

وبالمجمل فإنّ الموستاري في نقله للمسائل النّحويّة يعتمد على عرض كلام المطرّزي ثمّ يشرح كلامه معتمداً على النّقل عن علماء النّحو والتّعقيب على نقوله؛ مرّة بالتّأييد أو الرّفض، وأخرى بتعليل مذهب المطرّزي ورأيه، ولعلّ هذه النّقول كانت منبعاً من منابع شرح الموستاري؛ إذ إنّها

أضفت عليه غنى وتنوّعاً؛ كما بيّنت ثقافة الموستاري وسعة اطّلاعه، وتمكّنه من العربيّة وعلومها.

المبحث الثاني: شخصية الموستاري النحوية في الاستدلال والتوجيه

أولا: اعتماده على القياس:

يظهر مذهبه البصريّ في اعتماده على القياس من ذلك قوله: "واعلم أنّ المضاف إذا كان عَلماً نُكِّر بأن يجعل واحداً من جملة مَن يسمّى بذلك الاسم كما هو الظّاهر من عبارة الزّمخشري وابن الحاجب، وقيل لا حاجة إلى تنكيره، إذ الممنوع اجتماع أداتي التّعريف وظاهر كلام المصنّف مائل إلى هذا حيث أتى بالحرف، وما إجازة الكوفيين من الثّلاثة الأثواب وشبهه من العدد المعرّف باللام المضاف إلى المعدود فضعيف لخروجه عن القياس واستعمال الفصحاء"[39].

فالكوفيّون كانوا يجيزون القول لمجرّد سماعه مرّة واحدة عن العرب، أمّا البصريّون فقد اعتمدوا القياس والمشهور من كلام الفصحاء، إذ إنّ القياس الذي يتّبع "في دراسة اللغة والنّحو هو القياس القائم على أساس من المشابهة، ومحاكاة المسموع والمعروف من كلام العرب وأساليبهم"[40]، وهذا ما اعتدّ به الشّارح هنا.

ثانيا: التّعليل النحوي المعمق:

يمتاز شرح الموستاري بذكر علّة الآراء التي يعتمدها في مناقشته للمسائل النّحويّة، من ذلك قوله:

"قدَّمَ الاسم على أخويه، لأنّ الكلام يحصل من نوعه دونهما، والفعل على الحرف لأنّ الكلام وإنْ لم يحصل من نوعه، لكنّه يصلح لأن يقع جزءاً منه أعني المسند بخلاف الحرف"[41]. فهو يعلّل مذهب المصنّف في تقديم الاسم على غيره في شرح أقسام الكلام.

وتظهر الشخصية النحوية للموستاري في التعليل النحوي المعمق كذلك، من ذلك قوله في شرحه لكلام المطرّزي عن (المفعول معه): "(والمفعول معه) قوله (معه) مفعول ما لم يسمَّ فاعله أسند إليه المفعول كما أسند إلى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضّمير عائد إلى اللام هذا قيل كونه من المنصوبات العامّة، إنّما هو على رأي الأخفش، لأنّه مقصور على السّماع عنده أو نقول معنى العموم ههنا أنّ كلّ فعل متعدّياً كان أو لازماً ينصبه. أقول وهذا أولى بالقول كما لا يخفى على ذوي العقول؛ فتقديمه كان أنسب (نحو: استوى الماء والخشبةَ) وضربتُ وزيداً"[42]

فهو يبيّن مذهب الأخفش في تحديد المفعول معه بوصفه منصوباً عامّاً، ثمّ يبيّن دلالة العموم في هذا السّياق، ويرجّح هذا القول، مستعملاً لفظة (أولى)، ثمّ يشير إلى أفضليّة تقديمه بتوظيف لفظة (أنسب).

ثالثا: التّرجيح بين الآراء النحوية:

تبرز شخصيّة الموستاري النّحويّة أيضاً في ترجيحاته؛ والتّرجيح مصطلح فقهي يشير إلى "إثبات مرتبة في أحد الدّليلين على الآخر"[43]. وقد انتقل هذا المصطلح من أصول الفقه إلى أصول النّحو ليدلّ على "تقوية أحد المحتملات لدليل يقترن به أو يكون ميلًا لأحد الآراء أو الأقوال باعتبار الاجتهاد"[44].

وقد عبّر الموستاري في عرضه لآراء النّحاة حول المسائل المتنوّعة عن ترجيحه لأحد الرّأيين؛ ممّا أبرز شخصيّته وعبر عن حضورها، فهو لا يكتفي بالنّقل؛ بل يناقشه ويبرز موقفه منه، من ذلك: في باب نائب الفاعل يشرح الموستاري إمكانيّة إسناد الفعل المتعدي إلى المفعول الثّاني؛ فيقول: "وقد نقل عن سيبويه جوازه (ويجوز إسناده)؛ أي الفعل (إلى المفعول الثّاني)، كما يجوز إلى الأوّل نحو: أُعطيَ درهمٌ زيداً، لكنّه إلى الأوّل أولى"[45].

فهو يعرض لمسألة إسناد الفعل المتعدي إلى مفعولين إلى أحد مفعولَيه، ويرجّح إسناده إلى المفعول الأوّل؛ وقد عبّر عن هذا التّرجيح بلفظة (أولى).

رابعا: قبول الآراء على أساس النّظر:

تبرز شخصيّته أيضاً في قبوله لبعض الآراء على أساس النّظر؛ أي إمكانيّة مناقشة الرّأي وعدم رفضه رفضاً تامّاً؛ من ذلك قوله: "فإنْ أردْتَ الحال عن (النَّكرة) أي إنْ أردتَ جعل النّكرة صاحب حال (فقدِّمها)؛ أي الحال (عليها)؛ أي ذي الحال وتأنيث الضّمير باعتبار كون ذي الحال نكرة. قيل وفيه نظر، لأنّه لا تتقدَّم عليها مطلقاً. وإنَّما تتقدَّم إنْ لم تكن موصوفة أو مفيدة فائدة التّعريف أو مصدّرة بالاستفهام أو مفصولاً بينها وبين ذي الحال النّكرة بإلّا نقضَاً للنّفي، وإنْ كانت كذلك لا تتقدَّم الحال على ذي الحال النّكرة نحو: جاءني رجلٌ من بني تميم فارساً"[46]

فهو يناقش إمكانيّة أن يأتي صاحب الحال نكرة؛ وذلك بتقديمها عليه، فيستعمل لفظة (وفيه نظر)؛ ويعلل ذلك ويناقشه؛ ويبيّن مدى صحّة القول بتقديمها عندما يكون صاحب الحال نكرة.

خامسا: الموازنة بين اراء النحويين:

تظهر الآراء النّحويّة للموستاري في شرحه عن طريق موازنته بين آراء من سبقه من النحاة ثم الوقوف على الرأي الراجح من ذلك قوله:

"سُمِّيا كلاماً وجملة) ذهب بعض النّحاة إلى أنّهما مترادفان... وذهب الجمهور إلى التّغاير بينهما... قيل والحقّ إنّ مذهب المصنّف مذهب الجمهور من أنّ الكلام أخصّ منها بقي ههنا شيء، وهو أنّ ما عدا المسند والمسند إليه من المتعلّقات نحو: زيداً قائماً في قولنا: ضربتُ زيداً قائماً"[47].

فقوله: (وهو الصّحيح) يشير إلى تأييده لمذهب الرّضي (684هـ) ، وقد تظهر آراؤه عن طريق اعتراضه على مذهب المصنّف، ففي قوله:

"اعلم أنّ كون الجملة أربعة مذهب الزّمخشري[48]، والمصنّف رحمهما الله، وأمّا عند ابن الحاجب[49]، وغيره فهما اثنتان: فعليّة واسميّة، والظّرفيّة راجعة إلى الأولى حيث كانت مقدّرة بالفعل. والشّرطيّة جملة فعليّة وهو الظّاهر نظر إلى الفعل في أوّله. وقيل هي لا تخرج عنهما، لأنّ الجملة هو الجزاء والشّرط قيد الجزاء لا يخرج عن الاسميّة والفعليّة"[50].

فهو يعرض رأي المصنّف، ثمّ يبيّن الرّأي المشهور في تصنيف الجمل العربيّة إلى اسميّة وفعليّة.

سادسا: التعقيب والاستدراك:

اعتنى الموستاري بنصوص صاحب المتن تعقيبا واستدراكاً، والرأي لدينا مشهور باللزوم بشهرة صاحبه من غير اعتبار للقوة فيه أو الضعف، ومن ذلك قوله:

"وممّا ينبغي التّنويه عليه أنّ ما ذكر من أنّ إعراب هذه الأسماء بالحروف مبني على مذهب الجمهور؛ وإلّا ففيه قولان آخران: الأوّل أنّها أسماء مقصورة إعرابها بالألف في الأحوال كلّها. وعليه قوله:

وإنَّ أباها و أبا أباها قد بلغا في المجدِ غايتها[51]

وقول الإمام الهُمام سراج أمّة سيّد الأنام جواباً لمن سأل عن وجوب القَوَد على من رمَى إنساناً بالحجر فقتله: (ولَو رماهُ بأبا قُبَيس)[52].

الثّاني أنَّ إعرابها بالحركة وإنْ كانَت مضافة، يقال: جاءني أبُه، بالرَّفع؛ ورأيتُ أبَه، بالنَّصب؛ ومررْتُ بأبِه، بالجرّ. هذا هو الذي وعدتك في صدر الكتاب ومن الله تعالى إلهام الصّواب".[53]

ففي هذا النّص استعمل الموستاري تركيب (ممّا ينبغي التّنويه إليه)؛ وهو تركيب يشير إلى التعقيب والاستدراك، كما بيّن أنّه يعد القارئ ببيان بعض المسائل والقضايا ويحيل إلى ذلك، فقوله: (هذا هو الذي وعدتك في صدر الكتاب ومن الله تعالى إلهام الصّواب)، وهنا نلحظ حضور شخصيّة الموستاري بشكل لافت، عن طريق الالتزام بما طرحه في أول كتابه.

سابعا: تأويل الشّواهد النّحويّة:

تبرز شخصيّته أيضاً في تأويل الشّواهد النّحويّة؛ فهو لا يكتفي بالاستشهاد، بل يأوّل دلالات الشّواهد وموضع الشّاهد فيها، أي إنّه يركز على المعنى ولا يقتصر على إثبات القاعدة النّحويّة، من ذلك قوله في شرحه لأنواع الفعل المتعدي:: "(أو هو) أي ثانيهما (عين الأوّل) أي يصحّ حمل المفعول الثّاني على الأوّل بجعلهما مبتدأ وخبراً (كـ حسبتُ زيداً فاضلاً)؛ فإنّه يقال: زيدٌ فاضلٌ، وهذا هو المسمَّى بأفعال القلوب ومن شأنها عدم الاقتصار على أحد المفعولين لئلّا يلزم خلاف الوضع إذ الوضع على أن يعرف الشّيء بصفته. وأمَّا كلا المفعولَين فقد يُسكَت عنهما نحو: (مَن يَسْمَعْ يَخَلْ)[54]؛ أي يخل المسموع صحيحاً"[55].

فهو يستشهد على إمكانيّة حذف مفعولَي الفعل المتعدّي بمثل عربي، ثمّ يأوّل المحذوف ليبيّن الدّلالة من جهة، وليتم البنية النّحويّة التي توضّح القاعدة.

ومثل ذلك قوله: "ثمّ إنَّ تنكير العَلم يحصل بوجهين: الأوّل أنْ يتأوّل العَلم بواحد من الجماعة المسمَّاة به نحو: هذا زيد ورأيت زيداً آخر. فإنّ لفظ (زيد) لواحد مشخَّص. فإذا أريدَ المسمَّى به، صار اسم جنس متواطئاً يدخل فيه كلّ من سمّي به، فخرج عن العلميّة. والمراد بالجماعة ما فوق الواحد، فلا يرد أنّه يوجب أن لا ينكر المشترك بين الاثنين.

والثّاني أن يُجعل العَلم عبارة عن الوصف الذي اشتهر به صاحب نحو: (لكلِّ فِرعَونٍ مُوسَى)[56]، فال (فرعون) مشهور بالظّلم. فكأنّه أريد: لكلِّ متَّصف بالظّلم أي لكلّ ظالم مبطل موسى أي عادل محقّ ونحو: فلانٌ حاتمٌ أي جواز. وإذا عرفتَ هذا فتقول كلّ ما لا ينصرف بتأثير العلميّة إذا زالت العلميّة بأحد هذين الوجهَين ينصرف"[57].

ففي النّوع الثّاني يستشهد بقولهم: (لكلّ فرعون موسى)، ويشرح دلالة هذا المثل، وتأويله، إذ إنّ العلميّة تمنع صرف الاسم، لكن إذا خرج الاسم من علميّته إلى دلالته على ما يتّسم به العلم الذي يحمله، فمن الممكن صرفه.

ثامنا: التّحقيق النّحوي المعمّق لمسائل الخلاف النّحوي:

فهو يعرض المسائل ويذكر الآراء النّحويّة حولها لدى أشهر المدارس النّحويّة، من ذلك قوله: "لا يُقال كيف عدّ المصنّف رحمه الله قولهم: عندي مالٌ، جملة ظرفيّة مع أنّ ارتفاع (مالٌ) على الابتداء، والظّرف المقدَّم خبر له فهو جملة اسميّة؟ لأنَّا نقول كونه اسميّة مذهب البصريين، وأمّا عند الأخفش منهم، والكوفيين فجملة ظرفيّة مع أنَّ الخبر أعني الظَّرف المقدَّم المتضمّن ضمير المبتدأ جملة ظرفيّة عند البصريين. فإنَّه مقدَّم بالفعل عندهم وبيان ذلك أنّ الظّرف

المستقرّ لا يخلو من أنْ يعتمد على أحد الأشياء السّتّة: وهي: المبتدأ والموصول والموصوف وذو الحال وحرف الاستفهام وحرف النَّفي أو لا".[58]

فهو يبيّن الجملة العربيّة التي تكون ظرفاً، وموقف النّحاة منها؛ فيميز موقف البصريين من الكوفيين.

وفي الحديث عن شروط إعراب الأسماء السّتّة بالحروف يشرح أحد الشّروط وهو إضافتها إلى غير ياء المتكلّم، يقول:

"الثّاني كونها مضافة (إلى غير ياء المتكلّم)؛ لأنَّها لو كانت مضافة إليها لكانت مبنيّة عند المصنّف رحمه الله كما سيأتي إن شاء الله تعالى، أو معربة تقديراً عند بعضهم منهم ابن الحاجب[59]".[60]

فهو يذكر مذهب المطرّزي الذي يمثّل مذهب الجمهور، ويحيل إلى خلافه عن طريق ذكر رأي ابن الحاجب.

تاسعا: توجيه كلام المؤلّف والرد عليه:

تبرز شخصيّته في توجيهه لكلام المطرّزي وردّه عليه، من ذلك ما ورد في شرحه للباب الثّاني من الكتاب، فيقول: "(الباب الثّاني) هو هذه العبارات وألفاظ المخصوصة (في) بيان (العوامل اللفظيّة القياسيّة)، فيكون المعنى ظرفاً للفظ وهذا توسّع شائع يقال هذه الآية في تحريم الخمر وتلك القصيدة في مدح فلان؛ أي في بيانهما أو شأنهما. والمشهور أنّ الألفاظ ظروف للمعاني لكونها مستفادة ومأخوذة من الألفاظ. وبيَّنَ وجه التّقديم بقوله (قدَّمنا القياسيّة) على السّماعيّة (لاطّرادها)، ولا شكَّ أنَّ المطَّرد يستحق التّقديم على غيره، لأنَّ ما لا يطّرد في كلامهم جرى مجرى الشّاذ النَّادر عن القياس الخارج عن الأصل كذا قيل قوله (ولأنَّ الفعل منها) وجه آخر لتقديم القياسيّة يعني قدَّمناها لما ذكر ولأنَّ الفعل منها (وهو أصل في العمل)؛ لكونه أشدّ تأثيراً وأكثر فائدة لدلالته على الحدث والزّمان وضعاً بخلاف أخويه"[61]

فهو هنا يبيّن مذهب المطرّزي في ترتيب كتابه، ويوجّه تركيبه مبيّناً دلالة اللفظ على المعنى، وتوسّعه في كلامه، ويرد على ذلك بأنّ المشهور أن يكون اللفظ ظرف للمعنى، وليس المعنى ظرفاً للفظ.

ثمّ يظهر تأييده لترتيب المطرّزي لأبواب كتابه، معبّراً عن ذلك بقوله: (لاشكّ أنّ المطّرد يستحق التّقديم على غيره)؛ ومن ثمّ فإنّ تقديم القياس وهو المطّرد أنسب من تقديم السّماع، ويستفيض في توجيه هذا الرّأي، فيعلّله، ويبرز وجهاً آخر من وجوه أفضليّة تقديم القياس، وهو

كون الفعل منه؛ والفعل من أصول الكلام في العربيّة على مذهب الموستاري، وهو أكثر تأثيراً في التّراكيب من الأسماء والحروف، وهذا وجه آخر من وجوه ترتيب أبواب الكتاب.

عاشرا: الأخذ عن العلماء السّابقين:

فقد كان الشّارح ينقل عن النّحاة السابقين في بعض المسائل، ويبيّن موافقة المصنّف أو مخالفته لهم، من ذلك قوله:

"(دخول الألف واللام) كأنّ ففيه إشارة إلى أنّ المختار عنده ما ذهب إليه الخليل من أنّ أداة التّعريف كلاهما، وذهب سيبويه إلى أنّها هي اللام وحدها زيدت همزة الوصل ليتمكّن الابتداء بها، والمبرّد إلى أنّها هي الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام فرقاً بينها وبين همزة الاستفهام وجه اختصاصهما به إفادتهما التّعريف المختصّ بالاسم، لأنّ الفعل خبر فحقّه أن يكون نكرة"[62].

يشرح الموستاري علامات الاسم اللفظيّة كما أوردها المطرّزي، ويبيّن موقفه منها الذي يبدو مؤيّداً لما قاله الخليل، وهذا يعيدنا إلى المذهب البصري وتأييده له.

حادي عشر: التّصريح بتأييد المذهب النحوي:

يصرّح أحياناً أخرى بتأييده للبصريّين، فيقول: "وفي إيراد (ونعمتْ وبئستْ) إشارة إلى المذهب الأصح من أنّهما فعلان بدلالة دخول علامة الفعل عليهما كما هو مذهب الكسائي وأكثر البصريّين[63]"[64]، ومن المسائل التي ذهب فيها مذهب البصريين كذلك عن طريق عرض آرائهم من دون ذكرهم قوله: "(أمّا الرّفع) المعمول للفعل (فعامٌّ) في جميع الأفعال (لأنّ كلّ فعل متعدّياً كان أو لازماً (يرفع اسماً واحداً بأنّه فاعله إذا أسند إليه) حال كونه ذلك الفعل المسند (مقدّماً عليه) أي على ذلك الاسم المسند إليه (نحو: فعل زيد) قوله (مقدّماً عليه) احتراز عن نحو (زيد) في (زيد ضرب) لأنّ المسند إلى الضّمير مسند إلى المرجع حقيقة، فـ (زيد) في المثال المذكور داخل فيما أسند الفعل إليه. وهو ليس بفاعل بل هو مبتدأ"[65].

فهو يذكر أنّ العامل في الفاعل هو الفعل، وهذا مذهب البصريّين[66]، وهذا مفهوم من قول سيبويه في باب الفاعل "الذي لم يتعدَّه فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل."[67].

وهو بذلك يعترض على من يقول إنّ العامل في الفاعل هو الفاعليّة؛ مثل خلف الأحمر الذي "احتجّ بأنّ الفاعليّة صفة قائمة بالفاعل، والمفعوليّة صفة قائمة بالمفعول، ولفظ الفعل مباين لهما، وتعليل الحكم بما يكون حاصلًا في محلّ الحكم أولى من تعليله بما يكون مباينًا له، وأجيب

عنه بأنّه معارض يوجه آخر: وهو أنّ الفعل أمر ظاهر، وصفة الفاعليّة والمفعوليّة أمر خفي، وتعليل الحكم الظّاهر بالمعنى الظّاهر أولى من تعليله بالصّفة الخفيّة"[68].

أي إنّه أثبت رأي البصريين من دون الإشارة إلى ذلك؛ وهذا يضمر موافقة تامّة لمذهبهم، فهو لا يحتاج إلى دليل.

ويناقش الموستاري مسألة تقدم الفاعل على فعله، فنراه يقول:

"هو الفاعل فيكون واحداً بالضّرورة مؤخّراً من الفعل قيل إنّما وجب تقديم الفعل على الفاعل؛ لأنّ تقدير قولنا: ضرب زيدٌ، صدر الضّربُ عن زيد مؤخّر في التّفسير، فكذا في المفسّر. ولأنّ الفعل علّة الفاعل والعلّة مقدّمة وفي اختبار الإسناد على الإخبار والصّدور تكثير للفائدة"[69].

فهو يصرّح بمذهب البصريين[70]؛ فقد "ذهب البصريّون إلى أنّه يجب تقديم العامل على الفاعل، وذهب الكوفيّون إلى جواز ذلك، وثمرة الخلاف تظهر في التّثنية والجمع، فيجيز الكوفيّون: الزّيدان قامَ، الزّيدون قامَ، ولا يجيز ذلك البصريّون"[71].

ومن تأييده للبصريين أيضاً تعريفه للمصدر على أنّه "(الاسم الذي اشتُقّ منه الفعل وصدر عنه) هذا على مذهب البصريين، وأمّا الكوفيين فيجعلون الفعل مشتقّاً منه".[72] فقد ذكر رأي البصريين أوّلاً، وهذا يشير إلى موافقته لهم؛ بينما أشار إلى مذهب الكوفيّين في ذلك إشارة.

الخاتمة:

بعد هذه الرحلة البحثية في الحديث عن شخصية الموستاري النحوية من خلال كتابه، لكي نكشف أبرز النتائج على الشكل الآتي:

1. نقل الموستاري كثيراً من الآراء النحوية، عن العلماء قد يحيل إلى آرائهم بالتّصريح بأسمائهم، وقد يكتفي بذكر مؤلّفاتهم، ولعلّ ذكر العلم يكون عندما يكون العلم وآراؤه مشهورة، في حين أنّه يوثّق الرّأي بذكر المصدر؛ أي اسم الكتاب وذلك في الآراء والمؤلّفات الأقل شهرة، وهو بذلك يروّج لها ويحضّ على البحث عنها والاطّلاع عليها.
2. لجأ الموستاري في الآراء النحوية التي يختارها إلى التعليل النحوي المعمق، او نجده يعمد إلى الترجيح بين الآراء.
3. تبرز شخصيّته أيضاً في قبوله لبعض الآراء على أساس النّظر؛ أي إمكانيّة مناقشة الرّأي وعدم رفضه رفضاً تامّاً.
4. اعتنى الموستاري بنصوص صاحب المتن تعقيبا واستدراكاً، والرأي لدينا مشهور باللزوم بشهرة صاحبه من غير اعتبار للقوة فيه أو الضعف.

5. تبرز شخصيّته أيضاً في تأويل الشّواهد النّحويّة؛ فهو لا يكتفي بالاستشهاد، بل يأوّل دلالات الشّواهد وموضع الشّاهد فيها، أي إنّه يركز على المعنى ولا يقتصر على إثبات القاعدة النّحويّة.
6. يصرح في بعض الأحيان بأنه يعتمد مذهب البصريين، كما كان الشّارح ينقل عن النّحاة السابقين في بعض المسائل، ويبيّن موافقة المصنّف أو مخالفته لهم.
7. يبيّن مذهب المطرّزي في ترتيب كتابه، ويوجّه تركيبه مبيّناً دلالة اللفظ على المعنى، وتوسّعه في كلامه، ثمّ يظهر تأييده لترتيب المطرّزي لأبواب كتابه.

الهوامش:

---

(1) ينظر: المفصَّل: 43.
(2) شرح المصباح: 41.
(3) ينظر: اللباب: 187.
(4) ينظر: الفوائد الضّيائيّة: 453/2.
(5) شرح المصباح: 42.
(6) ينظر: بغية الوعاة: 219/1.
(7) ينظر: الكتاب: 3 / 193.
(8) هو كتاب مفقود، ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة: 42/2.
(9) شرح المصباح: 102.
(10) ينظر: المفصّل: 74.
(11) ينظر: الصِّحاح: 1244.
(12) شرح المصباح: 135.
(13) شرح المصباح: 56.
(14) ينظر: الكلّيات، ص288.
(15) الكتاب: 25/1.
(16) الخصائص: 17/1.
(17) ينظر: الخصائص: 1/ 30.
(18) المفصّل: 6.
(19) المقرّب: 1/ 45.
(20) الإعراب عن قواعد الإعراب،: 40.
(21) الكتاب: 23/1.

(22) التّعريفات: 22.
(23) العسكريّات: 104.
(24) دلائل الإعجاز: 4.
(25) ينظر: الجمل: 39.
(26) ينظر: المفصَّل: 128.
(27) شرح المصباح: 45.
(28) ينظر: الكافية: 15.
(29) ينظر: الجمل: 13.
(30) ينظر: المفصّل: 259.
(31) شرح المصباح: 126.
(32) (نائب الفاعل) مصطلح بصري. ينظر: شرح التّسهيل: 124/2.
(33) المفصل في صنعة الإعراب: 113.
(34) شرح تصريف العزي: ص 135،
(35) شرح الرّضي على الكافية: 1 / 187.
(36) شرح المصباح: 51.
(37) شرح الكافية للرّضي: 808/2.
(38) شرح المصباح: 49.
(39) شرح المصباح: 165 - 166.
(40) في النّحو العربي: 22.
(41) شرح المصباح: 36.
(42) شرح المصباح: 139.
(43) التّعريفات: 37.
(44) قواعد التّرجيح عند المفسّرين: 41.
(45) شرح المصباح: 128.
(46) شرح المصباح: 145.
(47) شرح المصباح: 56.
(48) ينظر: المفصّل: 49.
(49) ينظر: الكافية: 24.
(50) شرح المصباح: 58.
(51) من الرّجز. ديوان أبي النَّجم العِجْلي: 450.
(52) ينظر: تأويل مختلف الحديث: 134.

(53) شرح المصباح: 73.
(54) مجمع الأمثال: 354/2.
(55) شرح المصباح: 128.
(56) ينظر: الفوائد الضّيائيّة: 1 / 136.
(57) شرح المصباح: 101 - 102.
(58) شرح المصباح: 60.
(59) ينظر: الكافية: 29.
(60) شرح المصباح: 70.
(61) شرح المصباح: 123.
(62) شرح المصباح: 39.
(63)ينظر: الإنصاف: 1/ 81.
(64) شرح المصباح: 46.
(65)شرح المصباح: 123 - 124.
(66)الإنصاف: 1 / 78.
(67)الكتاب: 1 / 33.
(68) مفاتيح الغيب: 1 / 62.
(69) شرح المصباح: 126.
(70) ينظر: شرح ابن عقيل: 2 / 77، وارتشاف الضّرب: 3/ 1320.
(71) ارتشاف الضّرب: 3/ 1320.
(72) شرح المصباح: 155.

قائمة المصادروالمراجع

1. ارتشاف الضّرب من لسان العرب، محمد بن يوسف بت علي بن يوسف بن حيان الأندلسي أبو حيان (ت 745 ه)، تحقيق: رجب عثمان محمّد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، د.ت. الإعراب عن قواعد الإعراب.
2. إنباه الرواة على أنباه النّحاة، جمال الدّين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (646 ه)، تحقيق: محمد إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، ط1، 1982.
3. الإنصاف في مسائل الخلاف، عبد الرّحمن بن محمد بن عبد الله الأنصاري أبو البركات كمال الدّين الأنباري (577 ه)، بيروت، لبنان، ط2، 1971م
4. بغية الوعاة، عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطي (ت 911 ه)، تحقيق: محمد إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط1، 1965م.

5. تأويل مختلف الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ هـ)، المكتب الاسلامي - مؤسسة الإشراق، الطبعة الثانية- مزيده ومنقحة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
6. التّعريفات / علي بن محمد بن علي الزّين الشّريف الجرجاني (ت 816 ه)، دار الشّؤون العلميّة، بغداد، 1986م،
7. الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرّحمن الزّجاجي (ت 340ه)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط2، 1985م.
8. الخصائص، عثمان بن جنّي أبو الفتح (ت 392 ه)، تحقيق: محمد النّجار، دار الهدى، بيروت، لبنان، 1952 م.
9. دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمد الجرجاني (ت471ه)، تحقيق: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط 1، 1991 م.
10. ديوان أبي النجم العجلي: الفضل بن قدامة (ت:130هـ)، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 2006.
11. شرح ابن عقيل، بهاء الدّين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري (ت 769 ه)، تحقيق: محمد عبد الحميد، دار التّراث، القاهرة، ط20، 1980م.
12. شرح التّسهيل، محمد بن عبد الله ابن مالك الطّائي الجياني، (672ه)، ابن مالك (ت 686 ه)، تحقيق: عبد الرّحمن السّيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، ط1، 1410هـ
13. شرح الرّضي على الكافية، محمد بن الحسن الإستراباذي، تحقيق: حسن بن محمد و يحيى مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط 1، 1966م.
14. شرح المصباح، الشّيخ إبراهيم بن إسماعيل الموستاري، إعداد: مسعود كوكصوي، أطروحة دكتوراه، قونيا، 2019م.
15. شرح تصريف العزّي، سعد الدين التفتازاني (المتوفى: 791هـ)، دار المنهاج، بيروت - والسعودية، 1432هـ - 2011م، الطبعة: الأولى.
16. الفوائد الضّيائيّة - شرح كافية ابن الحاجب، محمد أمان الجامي (ت 898 هـ)، تح: أسامة الرفاعي، 1982 م.
17. قواعد التّرجيح عند المفسّرين، حسين بن علي بن حسين الحربي، دار القاسم، الرّياض، ط1، 1996م.
18. الكافية في علم النّحو، ابن الحاجب المصري (ت 646 هـ)، تحقيق: صالح الشّاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010 م
19. كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت 170ه)، تحقيق: د مهدي المخزومي ـ د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د. ط)، (د.ت).

20. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر سيبويه (ت 180 ه)، تحقيق: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط3، 1988م.
21. الكلّيات ـ معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، (ت 1094هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، (د. ط)، (د. ت).
22. اللباب في علل البناء و الإعراب، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (616ه)، تحقيق: عبد الإله النّبهان، دار الفكر، دمشق، ط 1، 1995 م.
23. مجمع الآداب في معجم الألقاب، كمال الدّين أبو الفضل عبد الرّزاق المعروف بابن الفوطي الشّيباني (ت 723 ه)، المحقق: محمد الكا، وزارة الثّقافة و الإرشاد الإسلامي، ط 1، 1416 ه.
24. مختار الصحاح: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: 666هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة الخامسة، 1420ه / 1999م
25. المسائل العسكريات في النحو العربي، أبو علي النحوي، ت: د. علي جابر المنصوري (أستاذ النحو العربي ورئيس الدراسات العليا)، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ٢٠٠٢ م.
26. مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الرّازي (ت 606 ه)، دار الفكر، 1981 م.
27. المفصل في صنعة الإعراب، محمود بن عمر الزّمخشري (ت 538 ه)، 2003م، تقديم وتبويب: علي بو ملحم، بيروت: دار مكتبة الهلال.
28. المقرب، أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت 669 ه)، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوّض، دار الكتب العلميّة، ط1، 1418ه.

المصادروالمراجع العربية باللغة الانكليزية

1. Sipping the Strike from Lisan al-Arab, Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Yusuf bin Hayyan al-Andalusi Abu Hayyan (d. 745 AH), edited by: Rajab Othman Muhammad, Al-Khanji Library, Cairo, 1st ed., n.d. Syntax of the Rules of Syntax.
2. Inbah al-Rawat ala Anbah al-Nahhat, Jamal al-Din Abu al-Hasan Ali bin Yusuf al-Qifti (646 AH), edited by: Muhammad Ibrahim, Dar al-Fikr, Cairo, 1st ed., 1982.
3. Equity in Issues of Disagreement, Abd al-Rahman bin Muhammad bin Abdullah al-Ansari Abu al-Barakat Kamal al-Din al-Anbari (577 AH), Beirut, Lebanon, 2nd ed., 1971 AD
4. Bughyat al-Wu'at, Abd al-Rahman bin Abi Bakr al-Suyuti (d. 911 AH), edited by: Muhammad Ibrahim, Issa al-Babi al-Halabi Press, 1st ed., 1965 AD.

5. Interpretation of various Hadiths, Abu Muhammad Abdullah bin Muslim bin Qutaybah al-Dinawari (d. 276 AH), Islamic Office - Al-Ishraq Foundation, second edition - expanded and revised 1419 AH - 1999 AD.
6. Definitions / Ali bin Muhammad bin Ali al-Zayn al-Sharif al-Jurjani (d. 816 AH), Dar al-Shu'un al-Ilmiyyah, Baghdad, 1986 AD.
7. Sentences in Grammar, Abu al-Qasim Abdul Rahman al-Zajjaji (d. 340 AH), edited by: Ali Tawfiq al-Hamad, Al-Risalah Foundation, Beirut, 2nd edition, 1985 AD.
8. Characteristics, Uthman bin Jinni Abu al-Fath (d. 392 AH), edited by: Muhammad al-Najjar, Dar al-Huda, Beirut, Lebanon, 1952 AD.
9. Evidence of the Miracle, Abu Bakr Abdul Qaher bin Abdul Rahman bin Muhammad Al-Jurjani (d. 471 AH), edited by: Mahmoud Shaker, Al-Madani Press, Cairo, 1st ed., 1991 AD.
10. Diwan Abi Al-Najm Al-Ajli: Al-Fadl bin Qudamah (d. 130 AH), edited by: Muhammad Adeeb Abdul Wahid Jamran, Publications of the Arabic Language Academy, Damascus, 2006.
11. Explanation of Ibn Aqil, Baha Al-Din Abdullah bin Aqil Al-Aqili Al-Masry (d. 769 AH), edited by: Muhammad Abdul Hamid, Dar Al-Turath, Cairo, 20th ed., 1980 AD.
12. Explanation of Al-Tasheel, Muhammad bin Abdullah bin Malik Al-Ta'i Al-Jayyani, (672 AH), Ibn Malik (d. 686 AH), edited by: Abdul Rahman Al-Sayyid, and Muhammad Badawi Al-Mukhtun, Dar Hijr, 1st ed., 1410 AH.
13. Al-Radhi's Explanation of Al-Kafiya, Muhammad bin Al-Hasan Al-Istrabadhi, edited by: Hassan bin Muhammad and Yahya Mustafa, Imam Muhammad bin Saud University, 1st ed., 1966.
14. Al-Misbah Explanation, Sheikh Ibrahim bin Ismail Al-Mustari, prepared by: Masoud Koksoy, PhD thesis, Konya, 2019.
15. Explanation of Al-Azzi's Conjugation, Saad Al-Din Al-Taftazani (died: 791 AH), Dar Al-Minhaj, Beirut - and Saudi Arabia, 1432 AH - 2011 AD, first edition.
16. Al-Fawa'id Al-Diya'iyyah - Explanation of Ibn Al-Hajib's Sufism, Muhammad Aman Al-Jami (d. 898 AH), edited by: Osama Al-Rifai, 1982 AD.
17. The Rules of Preference Among the Interpreters, Hussein bin Ali bin Hussein Al-Harbi, Dar Al-Qasim, Riyadh, 1st ed., 1996.
18. Al-Kafiya fi Ilm al-Nahw, Ibn al-Hajib al-Misri (d. 646 AH), edited by: Salih al-Shaer, Maktabat al-Adab, Cairo, 1st ed., 2010 AD.

19. Kitab al-Ain, by Abu Abd al-Rahman al-Khalil bin Ahmad bin Amr bin Tamim al-Farahidi al-Basri (d. 170 AH), edited by: Dr. Mahdi al-Makhzoumi - Dr. Ibrahim al-Samarra'i, Dar and Maktabat al-Hilal, (n.d.), (n.d.).
20. al-Kitab, Amr bin Othman bin Qanbar Abu Bishr Sibawayh (d. 180 AH), edited by: Abdul Salam Haroun, Maktabat al-Khanji, Egypt, 3rd ed., 1988 AD.
21. al-Kulliyyat - Dictionary of Linguistic Terms and Differences, by Abu al-Baqa' Ayyub bin Musa al-Husayni al-Quraimi al-Kafwi (d. 1094 AH), edited by: Adnan Darwish - Muhammad al-Masri, Dar al-Risala - Beirut, (n.d.), (n.d.).
22. Al-Lubab fi Ilal Al-Bina' wa Al-I'rab, Abdullah bin Al-Hussein bin Abdullah Al-Akbari (616 AH), edited by: Abdul-Ilah Al-Nabhan, Dar Al-Fikr, Damascus, 1st ed., 1995 AD.
23. Majma' Al-Adab fi Mu'jam Al-Alqab, Kamal Al-Din Abu Al-Fadl Abdul-Razzaq known as Ibn Al-Futi Al-Shaibani (d. 723 AH), edited by: Muhammad Al-Ka, Ministry of Culture and Islamic Guidance, 1st ed., 1416 AH.
24. Mukhtar Al-Sihah: Zain Al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Abi Bakr bin Abdul-Qadir Al-Hanafi Al-Razi (d. 666 AH), edited by: Youssef Al-Sheikh Muhammad, Al-Maktaba Al-Asriya - Dar Al-Namuthajiyah, Beirut - Sidon, Fifth Edition, 1420 AH / 1999 AD
25. Military Issues in Arabic Grammar, Abu Ali Al-Nahwi, T: Dr. Ali Jaber Al-Mansouri (Professor of Arabic Grammar and Head of Graduate Studies), International Scientific House for Publishing and Distribution and Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman - Jordan, 2002 AD.
26. Keys of the Unseen, Abu Abdullah Muhammad bin Omar bin Al-Hassan Al-Razi (d. 606 AH), Dar Al-Fikr, 1981 AD.
27. Al-Mufassal in the Art of Grammar, Mahmoud bin Omar Al-Zamakhshari (d. 538 AH), 2003 AD, Introduction and Classification: Ali Bou Malham, Beirut: Dar Maktabat Al-Hilal.
28. Al-Muqrib, Abu Al-Hassan Ali bin Mumin bin Asfour Al-Ishbili (d. 669 AH), Investigation: Adel Abdul Mawjoud and Ali Muawad, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1st ed., 1418 AH.

The grammatical character of Al-Mustari (1137 AH) in his explanation of the book Al-Misbah in grammar by Nasser bin Abdul Sayed Al-Mutarrizi (610 AH)

Atheer Amer Saleh

Prof. Dr. Athir Tariq Noman
College of Islamic Sciences
University of Anbar

ath22a1008@uoanbar.edu.iq

Keyword: Al-Mustari, the grammarian, the book of the lamp, the embroiderer

Summary:

The book (Al-Misbah fi al-Nahw) by Nasser bin Abdul Sayed Al-Mutarrizi (610 AH) is considered one of the books of Arabic grammar that scholars after him took care of, and they devoted themselves to explaining and studying it, as the commentators came after Al-Mutarrizi; they tried to uncover the secrets of this book and explain and simplify it, and among its most prominent commentators was Al-Mustari; and Al-Mustari's methodology appeared clearly in his explanation that we are concerned with, as his method was comprehensive of the book's material, adding to it the specificity of his personality and scientific status. His methodology appeared at the level of his evidence that he relied on in his explanation, as well as in his methods of transmission, so his personality emerged in grammatical composition, and this emerged in his general method and the characteristics and features that characterized him. Therefore, the current research attempts to present the general features of Al-Mustari's personality because this reveals his way of dealing with the grammatical material and whether he succeeded in it or not. This research adopted the descriptive analytical comparative approach, which is based on identifying the studied phenomenon represented by the selected grammatical issue,

and stating Al-Mustari's opinion on it and his method in explaining it, and to comment on Al-Mustari's explanation by mentioning most of the opinions related to the same issue and discussing them and stating what grammarians have reached in it. The nature of the research required that it be divided into an introduction and two sections. In the first section, Al-Mustari's grammatical personality in transmission and his methods were presented, which are the abundance of transmission to grammarians, his keenness to document his quotes, shorten the quotes, and transmit the opinions of grammarians and clarify their differences in the same issue, and mention the grammatical opinion without attributing it to a specific scholar, while the second section shed light on Al-Mustari's grammatical personality in reasoning and guidance. The research ended with a conclusion that included the most prominent results reached by the research. We mention from the results that Al-Mustari resorted to in-depth grammatical reasoning in the grammatical opinions he chose, or we find him tending to weigh between opinions.